مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (6) العدد (5) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (6) No. (5) 2022

الفوارق الاجتماعية في سورية: المؤشرات واستخلاص الدروس

د. عفراء خضور *

(تاريخ الإيداع 18 / 4 / 2022. قُبِل للنشر في 7 / 7 / 2022)

ملخص

هدفت هذه الورقة إلى دراسة واقع الفوارق الاجتماعية في سورية، وتتبع التقلبات التي طرأت على مؤشرات الفقر عبر مقارنة البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات المسجلة في السنوات التي سبقت الحرب على سورية مع آخر البيانات المتاحة، بالإضافة إلى مراجعة بعض التجارب التي نجحت في معالجة هذه الظاهرة.

واستخدم في هذا البحث دليل الفقر متعدد الأبعاد لألكير وفوستر الذي يعكس أشكال الحرمان في ثلاثة أبعاد (التعليم ، الصحة وظروف المعيشة) إضافة للفقر النقدي، وذلك لرصد الطبيعة المعقدة للفقر بشكل أعمق وأدق، وتم اتباع المقاربة الوصفية للاستنتاج، وتبين أن المؤشرات المتعلقة بالتعليم والصحة سجلت نتائجاً مقبولة بعكس مؤشرات الفقر النقدي، وهذا يتطلب إعادة النظر بسياسة الأجور بشكل خاص والسياسة المالية بشكل عام لبناء نموذج تنموي جديد قائم على العدالة والإنصاف.

الكلمات المفتاحية: الفوارق الاجتماعية، الفقر المتعدد الأبعاد.

* مدرس،قسم إدارة الأعمال،كلية الاقتصاد،جامعة طرطوس.

Indicators and lessons learned social inequality in Syria

Dr. Afraa Khaddour*

(Received 18 / 4 / 2022 . Accepted 7 / 7 / 2022)

abstract

This paper aimed to examine the reality of social inequality in Syria and to track fluctuations in poverty indicators by comparing data on these indicators recorded in the years before war in Syria with the latest available data, as well as reviewing some of the .experiences that have succeeded in addressing this phenomenon

In this research, the Multidimensional Poverty Guide of Alkair and Foster, which reflects poverty in three dimensions (education, health and standard of living) was used, as well as the monetary poverty to monitor the complex nature of poverty in a deeper and .more accurate manner

the descriptive approach was adopted to conclude, and the research showed that indicators of education and health recorded acceptable results contrary to indicators of monetary poverty, and that requires a review of wage policy in particular and fiscal policy .in general to build a new development model based on justice and equity

.**Key words**: social inequality, Multidimensional poverty

*Assistant Professor the Department of Business Administration - Faculty of Economics-Tartous University.

مقدمة:

ينشغل الاقتصاديون في جميع البلدان المتقدمة منها والنامية بقضايا التنمية والرفاه الاجتماعي، ويعطي البعض الأهمية لتحقيق معدلات نمو عالية، في حين يرى البعض الآخر أن العبرة في كيفية توزيع ثمرات النمو على مختلف عناصر الإنتاج، إذ أن عدالة توزيع الدخول هي من أهم اختلافات التنمية عن النمو، وليس خافياً سوء هذا التوزيع في بلدنا خاصة في السنوات الأخيرة، حيث كان للحرب بمفرزاتها المختلفة دوراً بارزاً في تعميق الفوارق الاجتماعية، حيث ترزح أعداداً متزايدة من السوريين تحت وطأة الفقر والحاجة، لذا يحاول هذا البحث تقديم إحاطة بواقع العدالة الاجتماعية في سورية مع تسليط الضوء على بعض التجارب التاجحة في الوصول إليها.

مشكلة البحث:

دأب القائمون على السياسة الاقتصادية في سورية على وضع أهداف تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية وتحسين مستوى المعيشة وتقليل الفوارق في خططهم المتعاقبة، إلا أن مؤشرات عدة تبين تعثر تحقيق هذه الأهداف خصوصاً في ظل تبعات الحرب، لذا يمكن تلخيص مشكلة هذا البحث في التساؤلات الآتية : ما مدى مساهمة السياسات الاقتصادية المتبعة في تقليل حدة الفوارق الاجتماعية في سورية؟ وهل يمكن لهذه السياسات تحقيق النمو المتوازن المنشود؟ وسيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للحصول على إجابات هذه الأسئلة.

فرضية البحث:

لم تنجح السياسات الاقتصادية المتبعة في تقليل الفوارق الاجتماعية في سورية.

أهداف البحث:

- دراسة مؤشرات الفوارق الاجتماعية والفقر في سورية.
- استطلاع التجارب الناجحة في التخفيف من هذه الفوارق لإسقاط المناسب على الاقتصاد السوري.
- رسم الخطوط العريضة التي من شأنها تصحيح الخلل ورسم المسار الصحيح نحو نمو منصف للجميع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع الفوارق الاجتماعية في سورية، واستكشاف مدى حدتها وأسبابها انطلاقاً من أن هذه الفوارق وما ينجم عنها من تهميش وهدر للطاقات الكامنة تهدد تماسك المجتمع وتقوض استقراره، ويعد تقليلها ركيزة أساسية للنمو المستدام.

الدراسات السابقة:

-دراسة (عبد اللطيف؛ لزهاري. 2018) بعنوان: فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر:

هدفت الدراسة إلى ابراز فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تأثير أدواتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة التوزيع العادل للدخل ما بين أفراد المجتمع، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها وجود دور فعال للإنفاق العام في إعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي لصالح كافة طبقات المجتمع.

-دراسة (آسية، فيصل. 2020) بعنوان: أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية في عينة من الدول النامية في الفترة 1990-2015):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في عينة تضم 24 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في الفترة 1990-2015 بالاعتماد على نماذج panel، وتوافقت نتائج الدراسة مع نتائج معظم الدراسات السابقة التي أكدت الأثر السلبي للفوارق العالية في الدخل على معدلات النمو خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل.

- دراسة (Larranaga. 2009) بعنوان Ineqality, poverty and social policy: recent trends in Chile:

هدفت الدراسة إلى تحديد الاتجاهات الرئيسية لتوزيع الدخل والفقر في تشيلي خلال الفترة (1990-2006)، ودراسة برامج الحماية الاجتماعية في هذا البلد وكيفية تأثيرها على تخفيف الفقر في العقود الأخيرة، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الاستقرار النسبي لعدم المساواة في الدخل وبين أدوات السياسة العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة ترافق مع زيادة في فجوة الأجور لصالح العاملين الحاصلين على درجات عالية من التعليم، وهذا يتطلب سياسات لإعادة توزيع الدخل إلى جانب النمو لتحقيق العدالة الاجتماعية.

دراسة (Cerra,Lama, Loayza. 2021) بعنوان: Links between growth inequality and poverty :

قدمت الدراسة مراجعة للأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالعلاقة المعقدة بين النمو واللامساواة والفقر، ودرست مؤشرات اللامساواة في بلدان مختلفة خلال فترات متعددة، وتوصلت إلى أن النمو يمكن أن يكون فعالاً في تخفيف حدة الفقر لكن تأثيره على اللامساواة غير واضح ويعتمد على مصادر النمو الأساسية، كما أن معظم الدلائل أشارت إلى أن الفقر واللامساواة يؤثران على النمو على الأقل في الأجل الطويل، والسياسات التي تهدف إلى تحقيق المساواة تقود أيضاً إلى تعزيز النمو.

المناقشة والنتائج:

أولاً: الفوارق الاجتماعية في الأدبيات الاقتصادية:

تراكمت الأبحاث التي أجريت حول الفوارق الاجتماعية سواء من حيث المفهوم والدلالة، أو من حيث تأثرها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية وبخاصة النمو الاقتصادي، لكن وجهات النظر تباينت وجعلت الاتفاق على تعريف محدد للفوارق الاجتماعية أمراً صعباً، وتكمن الصعوبة في تعدد الأبعاد المتداخلة والمرتبطة بهذه الفوارق، وتتفق الدراسة مع تعريف الفوارق الاجتماعية بأنها التوزيع غير العادل للموارد ذات القيمة بين أفراد المجتمع، ولا يقتصر الأمر على الموارد المالية فقط، وإنما يشمل الموارد الاجتماعية والثقافية والسياسية مما يولد شعور الظلم بين هؤلاء الأفراد، ويؤسس لترتيب هرمي اجتماعي (Warwick–Booth. 2018).

ويتضح من التعريف السابق بأن الفوارق الاجتماعية أو اللامساواة قد تكون مادية في الدخل والثروة والإنفاق، أو في توافر الفرص في الخدمات المختلفة من تعليم وصحة وعمل وحماية اجتماعية، وتتشابك المظاهر الاقتصادية للامساواة مع المظاهر الاجتماعية لها، لا بل يمكن القول أن كلاً منهما تولد الأخرى.

هذا لجهة الانعكاسات أما لجهة الأثر على النمو الاقتصادي فهناك من يجد أن للفوارق الاجتماعية أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، ويفسر ذلك بأن تجمع الثروة في أيدي قليلة من الناس تزيد من معدل الادخار، وبالتالي معدل الاستثمار ومن ثم معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن توزيع ثماره لاحقاً على الجميع عبر الأثر الانتشاري، ويسترشد أصحاب هذا الاتجاه بمنحنى kuznets الذي وضعه بعد دراسة بيانات السلاسل الزمنية للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1960، وحدد فيه شكل العلاقة بين الفوارق الاجتماعية والنمو الاقتصادي على أنها تشبه حرف u مقلوب، بحيث ترتفع الفوارق في المراحل الأولى للتنمية ثم تنخفض في المراحل المتقدمة منها (Galbraith, 2007)، كما أن منظري النيوليبرالية يعطون الأسبقية لاسترجاع ثقة المستثمر ولو على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي تروج له المؤسسات المالية الدولية عبر وصفاتها المقدمة لإعادة هيكلة الاقتصادات النامية.

إلا أن العديد من الدراسات التطبيقية وجدت أثراً سلبياً للفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي، ومن وجهة نظر الباحثة يمكن أن يعزى ذلك لعدة أسباب أهمها:

– تحرم الفوارق الاجتماعية الكثير من الناس الاستفادة من الخدمات التعليمية والخدمات الصحية بالشكل المناسب، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة إنتاج الفقر، وضعف رأس المال البشري الذي يعد الركن الأساس في أي برنامج للتنمية.

– يؤدي الدخل المنخفض الذي تحصل عليه الأغلبية إلى تثبيط الطلب الكلي الذي ينجم عنه آثاراً سلبية عديدة على النشاط الاقتصادي داخل البلد.

– ليس بالضرورة أن يتم استخدام الثروة المتراكمة في أيدي فئة معينة بكفاءة، إذ يمكن أن توجه هذه الأموال إلى أنشطة ريعية وليس إلى أنشطة إنتاجية مفيدة للاقتصاد الكلي.

– عادة ما تثير الفوارق الاجتماعية الاضطرابات، وتضعف الثقة بالسلطة الاقتصادية وتخلق مقاومة لقراراتها، خاصة وأنه غالباً ما تحابي هذه القرارات أصحاب النفوذ الاقتصادي القوي، مما يعني انتشاراً للفساد وتخصيصاً غير كفء للموارد المتاحة وهو ما يعرف برأسمالية المحاسيب crony capitalism.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين الفوارق الاجتماعية أو اللامساواة وبين الفقر، إذ تركز مؤشرات الفقر على مجموعة معينة من السكان في قاع التوزيع، أما مؤشرات اللامساواة فهي تعتمد على مفهوم أوسع من ذلك يشمل كافة السكان وليس من هم تحت خط الفقر(الاسكوا. دليل بناء القدرات، 2018)، وإذا كان صحيحاً أن الفقر لا يعبر عن اللامساواة إلا أن الدراسات أثبتت الارتباط القوي بين المفهومين، لا بل أن المؤشرات المستخدمة في قياس الأبعاد المختلفة للفقر تعبر عن الحرمان الذي تعاني فئات معينة دون الأخرى، ومن ثم فهي تعكس التفاوت واللامساواة، ويضاف إلى ذلك أن الحد من الفقر يعتبر الخطوة الأولى نحو الحد من اللامساواة والفوارق الاجتماعية.

ثانياً: مؤشرات الفوارق الاجتماعية والفقر في سورية:

يعد قياس الفوارق الاجتماعية مدخلاً أساسياً وعاملاً مهماً عند وضع السياسات العامة وتحديد نوعها وبعد تأثيرها، وعلى الرغم من نقص البيانات المتاحة ذات الصلة في سورية إلا أن البحث بهذا الموضوع يبدو ملحاً كون الحكومة السورية تسعى إلى إعادة الإعمار، وسوف يؤثر أسلوب التنمية الذي سيتبع لسنوات عديدة لاحقة، ومن المسلم به أن فجوة الفوارق الاجتماعية تتسع وتضيق تبعاً للسياسات الاقتصادية المطبقة، لا بل هناك من ينظر للعدالة الاجتماعية على أنها مقياساً لصلاحية هذه السياسات.

وبمراجعة الأوضاع في سورية نجد أن الوعود بتحقيق معدلات نمو عالية وتوزيع ثمارها بشكل منصف أصابتها نكسات متتالية بدءاً من القرارات المتخبطة والسياسات المتعارضة، ومن ثم وقوع الحرب على سورية والإجراءات القسرية المفروضة بقصد شل حركة الاقتصاد السوري وصولاً إلى جائحة كورونا وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العالمي كله (ارتفاع الأسعار، ارتفاع تكاليف الشحن..)، فالسياسات الاقتصادية غير المنسجمة وغير المتكاملة همشت العديد من النشاطات الاقتصادية المهمة، وأثقلت كاهل من يعمل بها وبخاصة الأنشطة الزراعية، ـ ويذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر ارتفاع أسعار الأسمدة ـ، في حين تضررت الطبقة الوسطى في المجتمع السوري بشكل كبير وهي محرك النمو لأي اقتصاد، وأصبحت الفوارق الاجتماعية شديدة الوطأة والوضوح.

وتلتقي العوامل السابقة مع تغيرات المناخ واتجاه المنطقة بحسب عدة تقارير نحو الجفاف لتزيد الأوضاع صعوبة، إذ تسبب التغيرات المناخية صدمات عرض تؤدي بدورها إلى خسارة العديد لوظائفهم وتحدث ارتفاعات متتالية لأسعار

السلع وبخاصة الغذائية منها، بمعنى آخر ضغوط أكثر على الفئات الأشد احتياجاً وظهور أعداد جديدة من الفقراء الجدد.

واستناداً إلى أن الفوارق الاجتماعية هي نتاج تداخل عدد كبير من المسببات فلا يجوز قياسها بمعايير اللامساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق فقط، بل يجب مراعاة جوانب أخرى تشمل الصحة والتعليم والتي لها الأثر الكبير على بناء القدرات وتحقيق تكافؤ الفرص، كما أنها تعد أهم أبعاد مؤشر التنمية البشرية، ولقد فقدت سورية 25.2 % من قيمة دليل التنمية البشرية بين سنتي 2011 و 2013، وهذا يعني أن ما يعادل 35 سنة من التنمية البشرية قد ذهبت سدى جراء سنتين من الحرب (UNRWA. 2013)، وبصورة أوسع انخفضت قيمة مؤشر التنمية البشرية في سورية من 0.644 في عام 2010 إلى 0.567 في عام 2019، مما يضع البلد في فئة التنمية البشرية المنخفضة ،حيث حلت في المرتبة 151 من أصل 189 دولة.(UNDP database. 2022).

أما مؤشر التنمية المعدل بعامل عدم المساواة فقد انخفض من 0.532 في عام 2010 إلى 0.415 عام 2016 وهي آخر بيانات متاحة بالنسبة لهذا المؤشر(المرجع السابق).

ويشار إلى دراسة مداخل أخرى بجانب الدخل النقدي لقياس الفقر بما يسمى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يأخذ بالحسبان أشكال الحرمان المختلفة سواء من ناحية الصحة أو التعليم أو ظروف المعيشة.

ومن المهم جداً دراسة الفقر متعدد الأبعاد لأن الفقر النقدي وحده لا يرصد المشكلة بشكل كامل، فقد توجد فئة كبيرة من الناس ممن يتجاوز دخلهم النقدي 1.9 دولار يومياً ولكنهم لا يحصلون على الكهرباء أو على المياه النظيفة أو لا يستطيعون تأمين فرص تعليمية جيدة لأطفالهم والعكس صحيح.

ويستخدم دليل الفقر متعدد الأبعاد لألكير وفوستر بيانات من المسوح عن الأسر والأفراد ليعكس مزيجاً من تداخل الحرمان الذي تعانيه أي أسرة في ثلاثة أبعاد (التعليم–الصحة وظروف المعيشة)، ويتضمن عشرة مؤشرات، ويتساوى كل بعد مع الآخر في وزنه كما يتساوى كل مؤشر في وزنه داخل كل بعد كما هو موضح في الشكل الآتي:

الجدول رقم(1):مكونات الدليل العالمي للفقر متعدد الأبعاد Alkire Foster Method

البعد	المؤشر	يعد محروماً إذا	الوزن النسبي
التعليم(1/3)	سنوات الدراسة	لم يتم أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من التعليم المدرسي	16.6
	التحاق الأطفال بالمدارس	كان هناك أطفالاً في سن الدراسة لا يذهبون إلى مدارس في الصفوف من 1إلى 8	16.6
الصحة(1/3)	معدل الوفيات	توفي طفل في أي سن في الأسرة	16.6
	التغذية	عانى أي شخص بالغ أو طفل من سوء التغذية	16.6

ظروف المعيشة(1/3)	الكهرباء	لم يكن بالمنزل أي كهرباء	5.6
	الصف الصحي	لم يكن لدى الأسرة مرفق صرف صحي محسن،أو كان موجود ولكن تتقاسمه أكثر من أسرة	5.6
	المياه	لم يكن لدى الأسرة سبيل للحصول على على مياه الشرب النظيفة أو كانت المياه النظيفة على بعد أكثر من 30دقيقة سيراًعلى الأقدام من المنزل	5.6
	الأرضية	كانت أرضية المنزل من التراب أو الرمل أو الروث	5.6
	وقود الطهي	كانت الأسرة تطبخ باستخدام الخشب أو الفحم أو الروث	5.6
	ملكية الأصول	لم تمتلك الأسرة أكثر من واحد مما يلي: راديو أو تلفزيون أو هاتف أو براد أو دراجة هوائية أو دراجة نارية ولم تملك سيارة أو شاحنة	5.6
مجموع الأوزان			%100

الاسكوا. الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، 2014

وتسمح هذه المؤشرات بمعرفة الجوانب التي لها المساهمة الأكبر في معاناة الناس من الفقر المتعدد الأبعاد، وبالتالي وضع السياسات الكفيلة بمعالجتها وإعطاء الأولوية لها.

وفي هذه الدراسة سيتم التركيز بما يتعلق بالواقع الصحي على معدل وفيات الرضع والعمر المتوقع عند الولادة، وهما مؤشران قياسيان تستخدمهما الدراسات التجريبية على نطاق واسع في قياس فعالية النفقات الصحية، وبالنسبة للواقع التعليمي سيتم التركيز على معدل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية وسنوات الدراسة المتوقعة.

مؤشرات الاوضاع الصحية:

معدل وفيات الرضع:

ارتفع معدل وفيات الرضع من 17.9 بالألف إلى 27 بالألف بين عامي 2010 و 2015 ثم انخفض إلى 14 بالألف في عام 2019 علماً أنه بحسب المقصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 يجب خفض معدل وفيات الرضع إلى أقل من 12 لكل ألف مولود (UNDP database. 2022).

وقد جاء الارتفاع في هذا المعدل في السنوات الأولى للحرب على سورية نتيجة ضعف الاستجابة الفورية لتقديم الخدمات المناسبة لهذه الفئة العمرية الحساسة، أي تراجع مستوى الرعاية الصحية المتاحة، ووقوع العديد من الأسر تحت سيطرة الجماعات الإرهابية ومنعهم من الاستفادة من تلك الخدمات.

أما بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والذي يدل أيضاً على كفاية وكفاءة خدمات الرعاية الصحية والتغذوية عند الأطفال فقد ارتفع من 21.4 بالألف عام 2010 إلى 32 بالألف في عام 2015 علماً أن المعدل المستهدف لعام 2030 هو 19 بالألف، وقد حقق هذا المؤشر تحسناً في السنوات الأخيرة وانخفض إلى 16.7 في عام

2019 (المرجع السابق)، ويمكن أن يرد ذلك إلى الإجراءات التي وضعت ووجهت نحو هذه الفئة كحملات التلقيح المستمرة، وبرامج المساعدات الصحية والغذائية الخاصة بالحوامل والمرضعات.

العمر المتوقع عند الولادة:

انخفض العمر المتوقع عند الولادة من 72.9 سنة في عام 2009 إلى 69.8 في عام 2014 ومن ثم شهد تحسناً وارتفع إلى 72.7 في عام 2019 (المرجع السابق).

مؤشرات الأوضاع التعليمية:

معدل الالتحاق بالمدارس:

شارفت سورية في عام 2011 على التحقيق الكامل لهدف الألفية المعني بشمولية التعليم إلا أن هذا الهدف تأثر تأثراً كبيراً جراء ظروف الحرب، حيث انخفضت نسبة الالتحاق الصافي في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي من 99.5% إلى 83% بين العامين 2010 و2016 (هيئة تخطيط الدولة. 2019)، وفي عام 2019 بلغ معدل التسرب من المرحلة الابتدائية 6.8% (UNDP database. 2022)، وبالتوازي فقد انخفض عدد المدارس من 21525 مدرسة في عام 2009 إلى 15301 في عام 2016 وانخفضت أعداد الهيئة التعليمية بنسبة 12% خلال نفس الفترة (هيئة تخطيط الدولة. 2019) كنتيجة لهدم الكثير من المدارس، وترهيب المدرسين والتلاميذ من قبل الجماعات المسلحة.

سنوات الدراسة المتوقعة: بلغت وفق آخر بيانات متاحة 8.9 سنة في عام 2019 (UNDP database. 2022)، وهي سنوات التعليم الإلزامي شبه المجاني، وهذا دليل على حرمان العديد من الفئات من إمكانية الالتحاق بالمستويات الأعلى للتعليم.

مؤشرات الفقر النقدي:

تم التبني الأول لقضية الفقر المادي في السياسات الرسمية في سورية ضمن الخطة الخمسية العاشرة للأعوام 2006–2010 التي كان محورها التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، ووضعت الخطة أهدافاً بعيدة المدى تتلخص بتحقيق نمو مضطرد مناصر للفقراء وتحسين العدالة الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري، وشكلت قضايا التفاوت والفقر مكونات أساسية في هذه الاستراتيجية التنموية (المكتب المركزي للإحصاء. 2014).

وأشارت بيانات مسوح دخل وإنفاق الأسرة في سورية قبل سنوات الحرب إلى أن نسبة الفقر عند خط الفقر المعتمد آنذاك والمقدر ب 1.25 دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية لعام 2005 انخفضت بوتيرة متزايدة حتى وصلت إلى حدودها الدنيا في عام 2010 (هيئة التخطيط والتعاون الدولي. 2019)، إلا أن هذه الصورة تبدلت كثيراً، فقد ارتفعت

نسبة البطالة ونسبة عدد السكان الذين يعيشون بأقل من 1.9 دولار باليوم (خط الفقر المعتمد حالياً)، وللأسف لا توجد بيانات رسمية تتصف بالاستمرارية يمكن الاعتداد بها لعقد المقارنات مع سنوات ما قبل الحرب، فقد توقفت المسوح التي تتيح بيانات عن دخل ونفقات الأسرة واستبدلت ببحوث تعنى بقضايا الأمن الغذائي كمسح الأمن الغذائي الأسري لعام 2015 الذي تشير نتائجه إلى أن 33% من الأسر السورية تعاني من انعدام الأمن الغذائي، كما أن 51% من الأسر تقع في منطقة الضعف (المرجع السابق)، ولنا أن نتوقع كيف ستتأثر هذه النسبة بالارتفاع المضطرد لأسعار السلع الغذائية والتضخم الذي يؤدي لتآكل القوة الشرائية الموجودة بيد الأفراد.

أما نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني الأعلى الذي يبلغ 3.8 دولار يومياً بتعادل القوة الشرائية لعام 2005 فقد انخفضت من 33.6% عام 2007 إلى 24.8% عام 2010، ثم ارتفعت إلى 68.9% من إجمالي السكان في عام 2013 لتنخفض بعدها إلى 63.6% في عام 2015(المرجع السابق)، والمؤشر الأقوى على اللامساواة في هذا البند هو حصة ال 10% الأعلى من الدخل القومي قبل الضرائب والتي بلغت 50% في عام 2016 (UNDP database. 2022)، أي أن 10% من السكان يحصلون على 50% من الدخل القومي.

وهنا تثار قضية هامة تتعلق بإهمال نقص البيانات من الجهات المعنية بجمعها، ويصبح السؤال مشروعاً عن جدوى وكفاءة القرارات المتخذة، ووفقاً لأي معايير يجري وضع الخطط؟ وكيف سيتم تتبع تنفيذها في ظل غياب الإحصاءات المطلوبة؟

وبالعودة إلى فرضية البحث وكون الدراسة اعتمدت على المقاربة الوصفية للاستنتاج يمكن القول أن مؤشرات الصحة والتعليم والتي تسلط الضوء على التفاوت في القدرات أعطت نتائجاً افضل بكثير من مؤشرات الدخل والتي تسلط الضوء على التفاوت في العوائد، وهو ما يستدعي التصحيح المستمر وكخلاصة يمكن القول أن فرضية البحث صحيحة و أن الاستمرار بالسياسات الحالية لا يمكن أن يحقق النمو المتوازن المنشود.

وبالتأكيد لا توجد وصفات سريعة ولا طرق مختصرة لتحقيق هذا النمو وتحقيق العدالة في توزيع ثماره، لكن تبدو السياسة المالية هي الأداة الأهم كونها تحدد الفئات التي ستتحمل العبء الضريبي الأكبر والفئات الأكثر استفادة من النشاط الحكومي، وفي هذا السياق تشير دراسة تجريبية صادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بأن زيادة كفاءة الإنفاق في المنطقة لتصل إلى الحدود العالمية من الممكن أن تزيل ثلث فجوة دليل التنمية البشرية دون أي زيادة في المصروفات، وترتبط كفاءة الإنفاق ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات القدرة المؤسسية والحوكمة، إذ يعتمد تنفيذ استراتيجية لتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء للجميع على وجود مؤسسات مالية عامة قوية قادرة على توزيع الموارد العامة بكفاءة، وتتناول دراسات عديدة الآليات التي يؤثر من خلالها ضعف الحوكمة تأثيراً سلبياً على مؤسسات المالية العامة، فضعف الحوكمة والفساد ينالان من قدرة الدولة على فرض الضرائب مما يؤدي إلى تراجع حصيلة الإيرادات، وقد سجل مؤشر فعالية الحوكمة في سورية تراجعاً

من 0.38 عام 2010 إلى 0.22 في عام 2020، وكذلك انخفض مؤشر جودة التنظيم من 0.44 في عام 2010 إلى 0.17 في عام 2020(worldbank database. 2022).

وهنا تبرز نقطتان أساسيتان لمعالجة هذا الخلل، النقطة الأولى تتجلى في ضرورة إصلاح النظام الضريبي الذي يعتمد على الضرائب غير المباشرة وهي ضرائب تنازلية بطبيعتها، والتركيز بدلاً عن ذلك على الضرائب المباشرة المترافقة مع تحسين بيئة الأعمال للمنشآت، إذ لا يمكن أن تطلب أداء الواجبات بدون تقديم الحقوق.

أما النقطة الثانية فتركز على أهمية إعادة بناء وتفعيل المؤسسات الاقتصادية العامة كونها رافداً أساسياً للخزينة العامة للدولة بدون التأثير على نشاط القطاع الخاص ـ كما تفعل الضرائب ـ بل على العكس من ذلك فهي يمكن أن تخلق الجو المناسب لمنافسة عادلة تنعكس إيجاباً على المستهلك من ناحية جودة وسعر المنتجات المعروضة.

تجدر الإشارة أيضاً إلى ضرورة إصلاح سياسات الأجور التي تعد حجر الزاوية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهناك الكثير من الأدلة التي تبين أن نمو البلدان النامية تقوده الأجور (الاسكوا. 2019)، وأن إعادة توزيع الدخل تدريجياً يمكن أن تساعد على تسريع عملية التنمية من خلال تحفيز الطلب الكلي.

تجارب ناجحة:

فيما يلي استعراض سريع لتجارب بعض الدول التي نجحت في ردم فجوة الفوارق الاجتماعية، ففي تشيلي زادت نسبة عدم المساواة خلال الفترة بين عامي 1975 و1980 بشكل كبير، إذ تلقى أغنى 20% من السكان دخلاً يساوي 17 ضعفاً من دخل أفقر 20% منهم، وبالرغم من وجود نمو اقتصادي مرتفع في تشيلي في الفترة التي تلت عام 1980 فقد عانت البلاد من مستويات عالية من عدم المساواة، وثبت أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يمكن أن يقلل من اللامساواة، وقد عزي ذلك من وجهة نظر البعض إلى الحكومة نفسها التي أغفلت تماماُ اللامساواة، حتى عندما تم تنفيذ برنامج الإصلاح الزراعي فقد ركزت على إنشاء الرأسمالية الزراعية الكبيرة والمتوسطة، وأدى ذلك إى انخفاض في عدد المزارع الصغيرة وانخفاض في الوظائف الدائمة، كما تم تأسيس نظام الرعاية الصحية المزدوج الذي تضمن نظاماً خاصاً للأغنياء بالإضافة إلى النظام العام لبقية السكان، وهكذا حدث انخفاض كبير في نوعية خدمات الرعاية الصحية في النظام العام، كما لم يكن لدى الطبقات الدنيا إمكانية الحصول على تعليم ثانوي وجامعي جيد مقارنة مع الطبقات الأكثر ثراء، وفي عام 2002 تم توحيد نظام الرعاية الصحية المزدوج، وتم تطوير قانون معايير المعيشة الوطنية الأساسية والذي يسمح بإعطاء دخل لأفراد الأسر الذين يكسبون أقل من مستوى معين وتوفير الرعاية الطبية والتعليم لهم، وسمح للعمالة المؤقتة بأن تصبح دائمة بعد سنتين من العمل (الاسكوا. دليل بناء القدرات، 2018).

أما في الصين فقد تم تخفيض نسبة الفقر من 64% إلى 17% خلال الفترة (1981–2001) بمقياس خط الفقر "دولار واحد يومياً"، وكانت إحدى خطط الصين المتتالية لمكافحة الفقر هي خطة الفترة (1994–2000) والتي اعتمدت على استهداف المقاطعات الفقيرة من خلال تحسين الأرض، وزيادة إنتاجية المحاصيل وإنتاجية التربية الحيوانية، وتحقيق التغطية الشاملة للقيد بالتعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأساسية، وزاد التمويل المخصص لمكافحة الفقر بمعدل 50% سنوياً، كما اهتمت الصين بجودة التعليم وتحديث البرامج التعليمية ووضع برامج تدريب للمدرسين على نطاق واسع، ونتج عن ذلك تنمية الموارد البشرية واكتساب العاملين في الريف مهارات جديدة (المرجع السابق).

وشهدت تونس (صندوق النقد الدولي. 2020) أوجه تحسن في مستويات المعيشة، وانخفض الفقر عند قياسه على أساس نسبة عدد السكان الذين يعيشون على 5.5 دولار يومياً بمقدار الثلثين ليصل إلى 18% على مدار الثلاثة عقود الماضية، وعلى امتداد نفس الفترة ارتفع دليل التنمية البشرية بنسبة 30% مما رفع تونس إلى مصاف الفئة العليا للتنمية البشرية.

وقد ازدادت سنوات الدراسة المتوقعة إلى أكثر من 15 عام، ومتوسط العمر المتوقع إلى 76 سنة بحسب بيانات عام 2018، وتقوم الحماية الاجتماعية في تونس على ركيزتين: 1– ثلاثة برامج قائمة على الاشتراكات بما فيها صناديق التقاعد العامة والخاصة والصندوق الوطني للتأمين على المرض.

2– عدة برامج غير قائمة على الاشتراكات أبرزها البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة واثنين من برامج الرعاية الصحية (بطاقة العلاج المجاني وبطاقة العلاج بالتعريفة المنخفضة)، لكن تشير بيانات مسح الأسر إلى حدوث تسربات كبيرة من هذه البرامج إلى الأسر غير الفقيرة.

وقد كثفت السلطات مكافحتها للفساد في السنوات الأخيرة لرفع مستوى كفاءة الإنفاق من خلال إصلاحات المؤسسات والحوكمة.

أما في هونغ كونغ (الاسكوا. دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية، 2018) والتي تصنف كأحد معاقل اقتصاد السوق الحر الذي قوامه تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وترك السوق ينظم نفسه، إلا أنها شهدت توسعاً في نطاق تدخل الدولة في قطاع الإسكان لاستعادة المساواة في الحق في المسكن، فبعد الارتفاع الجنوني في الأسعار في التسعينيات أقرت الحكومة الحق في المسكن كأولوية قصوى وأعلنت عن زيادة عدد الوحدات السكنية المستحدثة سنوياً إلى 85000 وحدة سكنية، واختارت الحكومة تركيز مواردها على الأسر الأكثر حرماناً، وجرى خفض وقت الانتظار لتخصيص تلك المساكن من 7 سنوات عام 1997 إلى سنتين عام 2003، ويعيش حالياً نصف سكان هونغ كونغ في المساكن الحكومية، وبحلول عام 2016 استوعب برنامج المساكن الحكومية للإيجار نحو 30% من السكان، ويذكر من مقومات نجاح هذا البرنامج:

– خضوع قيادات هيئة الإسكان لمساءلة المواطنين .

– سياسات الهيئة تعتمد من قبل مجلس الإدارة واللجان الدائمة المكونة من السياسيين والقيادات المهنية والجامعيين وقادة مجموعات المصالح.

– تحديد أدوار الفاعلين المعنيين بدقة.

الاستنتاجات والتوصيات:

لا تدعو هذه الدراسة إلى إلغاء الفوارق الطبيعية بين الأفراد، ولا تركز فقط على أهمية تكافؤ الفرص بين أولئك الذين يملكون نفس المؤهلات، وإنما تبحث في أسباب حرمان البعض من امتلاك هذه المؤهلات من الأساس (التفاوت في القدرات سواء من تعليم أو صحة..)، فالعدالة الاجتماعية هي جوهر وصلب المواطنة والحقوق وليست نوعاً من العمل الخيري، وإذا كان لا بد من الاعتراف بالصعوبة البالغة التي يواجهها صناع السياسات الاقتصادية والاجتماعية عند المفاضلة بين الأولويات نظراً لكثرة الحاجات ومحدودية الموارد، إلا أنه يمكن ذكر بعض النقاط الأساسية التي ينبغي التركيز عليها كما هو موضح فيما يلي:

– الفقر في سورية مرتبط بالبعد النقدي أكثر مما هو مرتبط بالقدرات، وسياسة الأجور الحالية تجعل الغالبية العظمى من العاملين تحت خط الفقر وبالتالي لا بد من تصحيحها.

– إفساح المجال للقطاع الخاص وتعزيز دوره في بناء الاقتصاد السوري أمر متفق عليه، لكن ذلك لا يتم عن طريق الإجهاز على القطاع العام، كما أنه لا يجوز تسليع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم عبر خصخصتها باعتبارها الأساس في تحسين نوعية الحياة للناس كافة ومحاربة الاقصاء الاجتماعي.

– برامج الدعم الموجودة حالياً هي لدعم السلع وليس لدعم الأفراد، وقد خلقت المزيد من الأسواق السوداء، ومن هنا يجب التوجه نحو تقديم المساعدات المالية للأسر المحتاجة فهذا الخيار أقل تعقيداً، ويسد العديد من ثغرات الفساد على أن تتسم هذه البرامج بالتغطية الجيدة وعدم الازدواجية، ويمكن تحديد قيمة هذه المساعدات على أساس احتياجات الفرد من السعرات الحرارية اليومية كي لا تتأثر بتقلبات معدلات التضخم.

– التخفيف من الاعتماد على المركزية عند وضع برامج التنمية الاجتماعية انسجاماً مع فكرة اختلاف ظروف وخصوصية كل محافظة.

– منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الدعم الفعال نظراً لدورها الكبير في تأمين فرص عمل، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للعديد من الأفراد وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة ، ويتنوع هذا الدعم ليشمل النواحي الفنية والمالية إضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لتضييق دائرة اقتصاد الظل.

المصادر العربية:

- الاسكوا. إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية، بيروت. 2019.

- الاسكوا. الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، بيروت. 2014.

- الاسكوا. دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، بيروت، 2018.

-الاسكوا. دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية، بيروت، 2018.

- آسية، عامر؛ فيصل، مختاري. أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية في عينة من الدول النامية في الفترة (1990-2015)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد /1/، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2020.

- صندوق النقد الدولي. اصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى، واشنطن، 2019.

- صندوق النقد الدولي. الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن، 2020.

- عبد اللطيف، مصطفى؛ لزهاري، زواديد. فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر، مجلة اضافات اقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 2، العدد /3/، الجزائر، 2018.

- المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع اليونيسف. الفقر متعدد الأبعاد في سورية، دمشق، 2014.

- هيئة التخطيط والتعاون الدولي. التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة، دمشق، 2019.

المصادر الأجنبية:

- Cerra, Valerie; Lama, Ruy; Loayza, Norman. Links between growth inequality and poverty, policy research working paper NO. 9603, world bank group, Washington, 2021.

- Galbraith, James. Global inequality and global macroeconomics, Journal of policy modeling, Vol. 29, NO. 4, 2007.

- Larranaga, Osvaldo. Inequality, poverty and social policy: recent trends in Chile, OECD working paper NO. 85, paris, 2009.

- UNRWA. The Syrian catastrophe: socioeconomic monitoring report, Amman, 2013.

- Warwick Booth, Louise. Social inequality, second edition, SAGE publication limited, California, 2018.

مواقع الانترنت:

www.info.worldbank.org

www.hdr.undp.org